﴿قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗا سُبۡحَٰنَهُۥۖ هُوَ ٱلۡغَنِيُّۖ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ إِنۡ عِندَكُم مِّن سُلۡطَٰنِۭ بِهَٰذَآۚ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ٦٨﴾ [يونس: 68]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

العلاقةُ بين دلائلِ الخلْقِ المُعجزِ، وتفنيدِ أباطيلِ المشركين

ما زال السِّياقُ يُشير إلى تحقيق التَّوحيدِ وتقريرِه بإبطال الشِّرك وشُبَهِه، قال تعالى: ﴿قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗا سُبۡحَٰنَهُۥۖ﴾؛ أي: قال المُشركون: إنَّ الملائكة بناتُ الله، وهو قولٌ مُؤسِفٌ مُحزنٌ للرَّسول(1) ﷺ، وهو الّذي أشار إليه من قبْلُ في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡ﴾، فهو شروعٌ في ذكرِ ضَرْبٍ آخرَ مِن أباطيل المشركين، وبيانِ بُطلانه(2).

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿ٱتَّخَذَ﴾: الأخذُ: حَوْزُ الشَّيءِ وجَبْيُهُ وجَمعُهُ، قال الخليل: هو خِلافُ العَطاءِ، وهو التَّناوُلُ(3)، والأمر منه خُذ، وأصلُه أُؤْخُذْ إلَّا أنَّهم استثقلوا الهمزتين فحذفوهما تخفيفاً(4)، وهو من الأضداد: يقال: أخذَ الشَّيءَ عَنْوَةً، إذا أخذه غَصْباً وغَلَبَة، وأخذه عنوةً إذا أخذه بمحبَّة ورضًا مِنَ المأْخوذِ منه(5)، وعليه فالاتِّخاذُ في الآية، يَصدقُ على أخْذِ شيءٍ موجُودٍ للاستئثارِ به، ويَصدُقُ على تكوينِ شيءٍ للانتفاعِ به، وهو هنا صالحٌ للمَعْنَيَيْن؛ لأنَّ منهم مَن يَعتقدُ تَولُّدَ الولَدِ عنِ الله تعالى، ومنهم مَن يَعتقدُ أنَّ الله تَبنَّى بعضَ مَخلُوقَاتِه(6).

(1) الجزائريّ، أيسر التّفاسير: 2/491.
(2) السّمرقنديّ، بحر العلوم: 2/124، والآلوسي، روح المعاني: 66/146.
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (أخذ).
(4) الجوهريّ، الصّحاح: (أخذ).
(5) ابن الأنباري، الأضداد، ص: 79.
(6) ابن عاشور، التّحرير والتنّوير: 11/229.

2) ﴿سُبۡحَٰنَهُۥ﴾: التَّسْبِيحُ: التَّنْزِيهُ والتَّقْدِيسُ والتَّبْرِئَةُ، يُقال: سَبَّحْتُ اللّه، وسَبَّحت لَهُ، أُسبِّحُهُ تَسْبِيحاً وسُبحاناً، أي: نَزَّهتُهُ وبَرَّأْتُه مِن كُلِّ سوءٍ ونَقصٍ[1]، ويأْتي بِمعنى: سُبْحانَ اللّه، فيُقال: سَبَّحَ الرَّجُلُ، أي: قال: سُبحانَ اللّه. ويُطلَقُ التَّسْبِيحُ أيضاً على التَّنَفُّلِ والتَّطَوُّعِ بِالعبادَةِ، "والتَّسبيحُ يكون في معنى الصّلاة، وبه يُفسَّر قولُه ﷻ: ﴿فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمۡسُونَ وَحِينَ تُصۡبِحُونَ ١٧﴾ [الرّوم: 17]، والآيةُ تأمر بالصَّلاة في أوقاتها، قال الأعشى:

وَسَبِّحْ عَلَى حِينِ العَشِيَّاتِ وَالضُّحَى *** وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللّه فَاعْبُدَا[2]

والمقصودُ في الآية: التَّنزيهُ والتَّبرئةُ، لأنْ يكونَ للّه ﷻ صاحبةٌ أو ولدٌ.

3) ﴿ٱلۡغَنِيُّ﴾: أصلُ الغنَى: عَدمُ الحاجَةِ لِلغَيرِ، يُقال: غَنِيَ يَغْنَى غِنًى، والغَنَاءُ بفتح الغين مع المَدِّ: الْكِفَايَةُ[3]، وضِدُّه: الفَقْرُ. والغَنِيُّ هو الموصوفُ بالغِنَى، سواءٌ أكانَ ذلك في المالِ، أو في القُوَّةِ، أو العِلْمِ، أو غَيْرِ ذلك، فَعِيلٌ للمُبالغة، وغِنَى اللّه هو الغِنَى المُطلَقُ، الَّذي لا يَحْتاجُ إلى أحدٍ في شَيْءٍ، وكُلُّ أحَدٍ مُحْتاجٌ إلَيْه، وهذا المَعنى هو المَقصودُ في الآية.

4) ﴿سُلۡطَٰنٍ﴾: السُّلطانُ: الحجَّة والبُرهانُ، ولا يُجمعُ لأنَّ مَجراه مَجرى المصدرِ، قال محمَّد بن يزيد: هو مِنَ السَّليط. وقال الزَّجّاجُ في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَا وَسُلۡطَٰنٖ مُّبِينٍ ٩٦﴾ [هود: 96]، أي: وحُجَّة بيِّنَةٍ. والسُّلطان إنَّما سمِّي سلطانًا لأنَّه حُجَّةُ اللّه في أرضه[4]، والسُّلطانُ في معنى الحُجَّة، قال تعالى: ﴿هَلَكَ عَنِّي سُلۡطَٰنِيَهۡ ٢٩﴾ [الحاقة: 29]، أي: حُجَّتي. والسُّلطان: قُدرةُ الملك، وقُدرةُ من جُعِلَ ذلك له، وإن لم يكن مَلِكاً[5]، سُمِّيَ سُلطانًا، لأنَّهُ يُكسِبُ المُستدلَّ به سُلطةً على مُخالفه ومُجادِله[6]، والمقصودُ في الآية: القُوَّة والقهرُ.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

بيَّنَ اللّه تعالى في هذه الآية أنَّ مُشركي العرَبِ زَعَموا أنَّ للّه ولدًا، تنزَّه سُبحانَه عن

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (سبح).
(2) البيت من الطويل، وهو للأعشى، يُنظر: الخليل، العين: (سبح).
(3) الخليل، العين، وابن فارس، مقاييس اللغة: (غنى).
(4) ابن منظور، لسان العرب: (سلط).
(5) الخليل، العين: (سلط).
(6) الخليل، العين: (سلط)، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 11/232.

ذلك، هو الغنيُّ عنِ الزَّوجةِ والوَلَد، وعن جميعِ خَلْقِه، له جميعُ ما في السَّمَاواتِ وما في الأرضِ، فكيف يكونُ له ولدٌ ممَّن خلَقَ، وكلُّ شَيءٍ مملوكٌ له؟ وليس عند هؤلاء المُشرِكينَ دليلٌ على أنَّ اللهَ اتَّخذَ ولدًا مِن خَلْقِه، أيقولونَ على اللهِ ما لا يعلمونَ حَقيقتَه وصِحَّتَه؟[1].

الحُجَّةُ ناصرةٌ نَفسَها، ظاهِرةٌ على الباطِلِ، قاهِرةٌ له

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

دَلالةُ الاستئنافِ بين البيانِ والإدماجِ:

يَحتملُ قولُه تعالى: ﴿قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾ أن يكونَ شروعًا في ذِكر ضَرْبٍ آخرَ مِن أباطيلِ المشركين وبيانِ بُطلانِه[2]، وهو الَّذي أشار إليه قولُه تعالى: ﴿وَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡ﴾، وكأنَّه بهذا إجابةٌ عن سؤالٍ أو تساؤلٍ، هو: ما هذا القولُ الذي يقولُه المشركون فيُحزنُ النَّبيَّ ﷺ؟ فكان الجوابُ: ﴿قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾، وقد تأخَّر الجوابُ عن هذا السُّؤال، فجاء بعد تلك الآياتِ التي عرضَت بعضَ مظاهرِ قدرةِ اللهِ، وأنَّه سبحانه له العِزَّةُ جميعًا، وأنَّه جَلَّ شأنه، له ملك السَّماوات والأرض، ومَن فيهن، وأنَّه سُبحانه هو الذي أقام هذا الوجودَ على ذلك النِّظامِ المُحكَمِ البديعِ، فجعلَ اللَّيلَ سكنًا، وجعل النَّهارَ مُبصرًا، وكان هذا العرضُ هو الرَّدَّ الذي سبق هذه الدَّعوى الباطلةَ، ليدحضَها قبْلَ أن تتلفَّظَ بها الأفواهُ، وليقتلَها في مهدها قبْلَ أن ترى وجْهَ الحياة، وهكذا الباطلُ إنَّه شيءٌ منكرٌ، يجبُ أن يموتَ بين يَدَي أهلِه، حتَّى لا يقعَ المكروهُ منه على أحدٍ غيرِهم، فمِنَ الحكمةِ أن يُدْفَعَ الشَّرُّ قبلَ وقوعِه؛ لأنَّ ذلك أهونُ وأيسرُ في الخلاص مِن بَلواه، فإذا وقع كان مُنكرًا، يجبُ على المؤمنين

الإفصاحُ عن ضربٍ مِنَ الكُفرِ، وهو قولُهم (اتَّخَذَ اللهُ وَلَدًا)

(1) ابن جرير، جامع البيان: 12/229، وابن عطيّة، المحرَّر الوجيز: 3/131، والقرطبيُّ، الجامع لأحكام القرآن: 8/361، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 4/282، والسَّعديّ، تيسير الكريم الرَّحمن، ص: 369.

(2) الآلوسي، روح المعاني: 6/146.

دَفْعُهُ بكلِّ قوَّةٍ مُمكنةٍ لديهم[1]؛ فيكونُ الاستئنافُ على هذا المعنى استئنافًا بيانيًّا. وقد يكون هذا الاستئنافُ بيانًا لجملة ﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِۗ﴾ إلى آخرها، وفي هذا البيانِ إدماجٌ بحكايةِ فَنٍّ مِن فنون كُفرِهم مُغايرٍ لادِّعاء شُرَكاءَ للّه، لأنَّ هذا كفرٌ خَفِيٌّ من دينِهم، ولأنَّ الاستدلالَ على إبطالِه مُغايرٌ للاستدلال على إبْطال الشُّركاء[2]، ومَساقُ البيان لقوله: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾، وهذا صالحٌ لأنْ يكونَ تعجيبًا مِمَّنِ ادَّعى في الملائكة أو عُزيرٍ أو المسيحِ وغيرِهم[3].

دَلالةُ عَوْدِ الضَّميرِ المتّصلِ بالفعلِ ﴿قَالُواْ﴾:

قولُه تعالى: ﴿قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗاۗ﴾: الضَّميرُ في ﴿قَالُواْ﴾ عائدٌ على من نسبَ إلى اللّه الولدَ، مِمَّن قال: الملائكةُ بناتُ اللّه، أو عُزيرٌ ابن اللّه، أوِ المسيحُ ابنُ اللّه[4]، فهو عائدٌ على المشركين المُصَرَّح بهم من قبلُ في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُرَكَآءَۚ﴾ [يونس: 66]، وليس المُرادُ مِنَ الضَّمير غيرَهم منَ النَّصارى؛ لأنَّ السُّورة مكيَّةٌ والقرآنُ المكيُّ لم يَتَصَدَّ لإبطال زيْغِ عقائدِ أهلِ الكتاب، ذلك أنَّ كثيرًا منهم كانوا يَزعمون أنَّ للّه بناتٍ همُ الملائكةُ، وهم بناتُه مِن سروات نساءِ الجنِّ، ولذلك عبَدَت فِرقٌ مِنَ العرب الجنَّ، قال تعالى: ﴿وَيَوۡمَ يَحۡشُرُهُمۡ جَمِيعٗا ثُمَّ يَقُولُ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ٤٠ قَالُواْ سُبۡحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِمۖ بَلۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ٱلۡجِنَّۖ أَكۡثَرُهُم بِهِم مُّؤۡمِنُونَ ٤١﴾ [سبأ: 40، 41][5].

الـضَّـمـيرُ عـائـدٌ عـلـى المـشـركـين المُصَرَّحِ بهم من قَبْلُ

دَلالةُ الفعْلِ ﴿ٱتَّخَذَ﴾ وسِرُّ اصطفائِه دونَ سِواه:

الاتِّخاذُ: جعلُ شيءٍ لفائدةِ الجاعلِ، وهو مُشْتَقٌّ مِنَ الأخذ؛ لأنَّ

فسادُ اعتقادِ نسبةِ الولدِ إليه، إذْ ذلك باطلٌ وزورٌ

(1) عبد الكريم الخطيب، التّفسير القرآنيّ للقرآن: 6/1046.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 11/229.
(3) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 9/159.
(4) أبو حيّان، البحر المحيط: 6/85.
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 11/229.

المُتَّخِذَ يأخذُ الشَّيءَ الذي يصطفيه، وكما في قوله تعالى: ﴿أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً﴾ [الأنعام: 74]، وقوله: ﴿وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: 146]، فالاتِّخاذُ يَصْدقُ على أخذ شيءٍ موجودٍ للاستئثار به، ويَصدقُ على تكوين شيءٍ للانتفاع به، وهو هُنا صالحٌ للمعنيَيْن؛ لأنَّ منهم من يعتقدُ تَوَلُّدَ الولدِ عنِ اللّه تعالى، ومنهم مَنْ يعتقدُ أنَّ اللّه تبنَّى بعضَ مخلوقاتِه[1]، والاتِّخاذُ صريحٌ في التَّبنِّي، وظاهرُ الآيةِ يدلُّ على أنَّ ذلك قولُ كلِّ المشركين، وإذا ثبت أنَّ منهم مَن يقولُ بالولادة والتَّقديرِ حقيقةً، كان ما هُنا قولَ البعض، ولْيُنظرْ هل يجري فيه احتمالُ إسنادِ ما للبعض للكلِّ؛ لتحقُّق شرطِه أم لا يجري لفقْدِ ذلك؟[2]. وفي كلا المعنيَيْن تبشيعٌ وتشنيعٌ لقولِهمُ الأحمقِ الغريبِ الذي يمَسُّون به الذَّاتَ العليَّةَ فيَحسبون أنَّ اللّه يحتاجُ إلى الولد كما يحتاجُ البشرُ، ولذا قال سُبحانه ردًّا لقولِهم: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ﴾[3].

مَـن كـان لـه الـكـمـالُ مِـن جميعِ الوجوه، كان غَنيًّا عن كُلِّ أحدٍ

دَلالةُ الاسمِ الجليلِ ﴿ٱللَّـهُ﴾:

قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا۟﴾: لفظُ الجلالة ﴿ٱللَّهُ﴾ أي المُسَمَّى بهذا الاسمِ الذي تقتضي تسميتُهُ به أن يكون له الكمالُ كُلُّه، فلا يكون مُحتاجًا إلى شيءٍ بوجْهٍ[4]. والسِّياقُ جاء تعجُّبًا مِن قولِهمُ الأحمقِ بأنَّ له ولدًا، ومجرَّدُ أن يكون اسمُه (اللّه) ووصْفُه أنَّه (إله)، يقتضي أنّه لا "مناسبةَ بينه وبين ما يزعمونَه ولدًا، فإنَّ الولد يكونُ من جنس الوالدِ، أو يقال إنّما يطلبُ الولدَ ضعيفٌ يتقوَّى به، أو فقيرٌ ليستعينَ به، أو ذليلٌ ليتشرّف به، أو من يموتُ لبقاء جنْسِه، والكلُّ أمارةُ الحاجةِ"[5]، واللّه ليس مُحتاجًا إلى شيءٍ من ذلك على الإطلاق.

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 11/229.
(2) الآلوسي، روح المعانيّ: 6/146.
(3) أبو زهرة، زهرة التَّفاسير: 7/3610.
(4) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 9/159.
(5) المظهريّ، التّفسير المظهريّ: 5/45.

نُكتةُ التَّعبيرِ بالإفراد في: ﴿وَلَدًا﴾:

بيانُ كونِه منَ التّعبيرِ بالمصدرِ الّذي يشملُ المفردَ والجمعَ

قولُه تعالى: ﴿قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾: الولدُ: اسمٌ مَصوغٌ على وزن (فَعَلٌ)، مثل: عَمَد، وعَرَب، وأمَل، وهو مأخوذٌ من الولادة، أي النِّتاج، يُقال: ولدتِ المرأةُ والنَّاقةُ، ولعلَّ أصلَ الولد مصدرٌ مُمَات على وزن (فَعَلٌ)، مثل: الفَرَح، ومن أجل ذلك أُطلقَ على الواحد والجمع، كما يُوصف بالمصدر، يُقال: هؤلاء ولدُ فلانٍ[1]، وفي الحديث «أنا سيّدُ ولدِ آدم»[2]، والمُراد هنا الجمعُ، لأنَّهم قالوا: الملائكةُ بناتُ اللّه، استولَدَها من سَرَوات الجنِّ، قال تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ﴾ [النّحل: 57][3].

سِرُّ الفضلِ في: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ﴾:

إنشاءُ تنزيهٍ للهِ تعالى، وتمجيدٍ له للرّدِّ عليهم

قولُه تعالى: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ﴾ تنزيهٌ للّه تعالى، وتمجيدٌ له، واستبعادٌ لأن يكون له صاحبةٌ أو ولدٌ، إذ لا يَطلبُ المرءُ الصَّاحبَ أو الولدَ إلّا ليُكَمِّلَ نقصًا فيه، واللّه ﷻ، هو الكمالُ المطلقُ، فكيف يكونُ له ولدٌ، أو تكونُ له صاحبةٌ[4]؟، فلمَّا عَجِبَ منهم في ذلك لمُنافاتِه بما يدلُّ عليه منَ النَّقص لِما ثبتَ للّه تعالى منَ الكمال، كما مَرَّ، نَزَّه نفسَه الشَّريفةَ عنه فقال: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ﴾ أي تنزّه عن كلِّ شائبةِ نقصٍ[5]، فالجملة جوابٌ لذلك المَقال، ولذلك فُصِلَتْ عنِ الّتي قبلَها، فهو تنزيهٌ وتقديسٌ له عمَّا نَسَبوا إليه، وتعجُّبٌ مِن كَلِمَتِهم الحمقاءِ[6].

دَلالةُ: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ﴾ بين الحقيقةِ والمجازِ:

الحملُ على معنى التَّنزيهِ والتَّعَجُّبِ، من بلاغةِ البيانِ هنا

قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ﴾: أي تَنَزَّه ربُّنا عمَّا لا يليقُ بربوبيَّتِه

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 11/229.
(2) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، بابُ تَفْضِيلِ نَبِيِّنَا ﷺ على جميعِ الْخَلائِقِ، الحديث رقم: (2278).
(3) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 11/229.
(4) عبد الكريم الخطيب، التَّفسير القرآنيّ للقرآن: 6/1046.
(5) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 9/159.
(6) البيضاويّ، أنوار التَّنزيل: 3/119، وأبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم: 4/163.

وألوهيَّته، ويمكنُ أن يكون المعنى (عجيب أن تصدر منهم تلك الكلمةُ الحمقاءُ)[1]، فهو إمَّا أنَّه تنزيهٌ تقديرُه: أُسبّحه تسبيحًا أي أنزّهُه تنزيهًا، وإمَّا أنَّه تعجُّبٌ، فيقال في مقام التَّعجُّب: سبحان الله، واستعمالُ اللَّفظ في الأوَّل حقيقيٌّ، وفي الثَّاني مجازيٌّ، فإن قيل: لفظٌ واحدٌ في معنيَين حقيقيٍّ ومجازيٍّ ممنوعٌ، قيلَ: لا يلزمُ أن يكونَ استفادةُ معنى التَّعجُّب منه باستعمال اللَّفظ فيه، بل هي من المَعاني الثَّواني، كما يُقال لكلِّ أعجوبةٍ (سبحان الله)، ووجْهُ إطلاق هذه الكلمةِ عند التَّعجب، هو أنَّ الإنسان عند مشاهدةِ الأمرِ العجيبِ، الخارجِ عن حَدِّ أمثالِه، يَستبعدُ وقوعَه، وتنفعلُ نفسُه منه، فيقول: (سبحان الله) تنزيهًا لله تعالى عنِ العجز عن خَلْقِ أمرٍ عجيب، يُستبعَدُ وقوعُه، لتيقُّنِه بأنَّه تعالى على كلِّ شيء قديرٌ[2].

دَلالةُ الحصْرِ بتعريفِ المسنَدِ والمسنَدِ إليه:

إثباتُ أنَّ الغِنى التَّامَّ مُنْحَصِرٌ فيه لا يُشاركُه فيه أحدٌ

في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْغَنِيُّ﴾ أي: الغِنى منحصرٌ فيه، وأنواعُ الغِنى مُستغرقةٌ فيه، فهو الغنيُّ، الّذي له الغِنى التَّامُّ، بكلِّ وجهٍ واعتبارٍ، من جميع الوجوه، فإذا كان غنيًّا من كلِّ وجه، فلأيّ شيءٍ يتَّخذُ الولدَ؟ ألحاجةٍ منه إلى الولدِ؟!، فهذا منافٍ لغِناه، فلا يتَّخذُ أحدٌ ولدًا إلّا لنقْصٍ في غناه[3]؛ لأنَّه إلهٌ، والإلهُ لا يحتاجُ إلى مكمِّل نقْصٍ في الذَّاتِ أوِ الأفعال.

سِرُّ الموقعِ البيانِّي لجملة: ﴿هُوَ ٱلْغَنِيُّ﴾:

تعليلُ التَّنزيهِ السَّابقِ في السِّياقِ، باستعمالِ لفظِ ﴿سُبْحَٰنَهُۥ﴾

قولُه تعالى: ﴿هُوَ ٱلْغَنِيُّ﴾: علَّةٌ لِنَفْيِ الولَدِ؛ لأنّ علّة طلبِ الولدِ – إجمالًا – الحاجةُ، فمَنِ الحاجةُ منتفيَةٌ عنه، كان الولَدُ عنه مُنتفيًا[4]، فالله هو الغنيّ عنِ اتّخاذ الولد؛ لأنَّ الإلهيَّةَ تقتضي الغِنى المطلقَ عن

(1) المراغي، تفسير المراغي: 11/135.
(2) البروسويّ، روح البيان: 4/64.
(3) السّعديّ، تيسير الكريم الرّحمن، ص: 421.
(4) الزَّمخشريّ، الكشَّاف: 2/358، وأبو حيّان، البحر المحيط: 6/85.

كلِّ احتياج إلى مكمِّلِ نقْصٍ في الذَّاتِ أوِ الأفعال، واتّخاذُ الولد إمَّا أن يَنشأ عنِ اندفاعٍ طبيعيٍّ لقضاء الشَّهوةِ عن غيرِ قصْدِ التَّوليد، وكونُ ذلك نقصًا غيرُ خفيٍّ، وإمَّا أن ينشأ عنِ القصدِ والتَّفكيرِ في إيجاد الولدِ، وذلك لا يكونُ إلّا لسدِّ ثُلْمةِ نقْصٍ من حاجةٍ إلى معنى في الحياة، أو خلَفٍ بعد الممات، وكلُّ ذلك مُنافٍ للإلهيَّة التّي تقتضي الاتّصافَ بغاية الكمالِ في الذَّات والصّفاتِ والأفعالِ[1]، فالجملةُ عِلَّةٌ لتنزيهه، وإيذانٌ بأنَّ اتّخاذَ الولدِ من أحكام الحاجةِ، إمَّا للتَّقوّي به، أو لبقاءِ نوْعِه[2].

دَلائلُ استحالةِ أن يكونَ لله تعالى ولدٌ:

مَنِ استغنَى عنِ العونِ والولدِ، تقدَّسَ أن يكونَ له ولدٌ

قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْغَنِيُّ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾، ذكْرُ كونِه تعالى غنيًّا مالكًا لكلِّ ما في السَّماوات والأرض، يدلُّ على أنَّه يستحيلُ أن يكونَ له ولدٌ، وبيانُ ذلك من وجوه: أحدها: أنّه تعالى فردٌ مُنزَّهٌ عنِ الأجزاء والأبعاضِ، وكُلُّ من كان كذلك امتنعَ أن ينفصلَ عنه جزءٌ من أجزائه، والولدُ انفصالُ جزءٍ من أجزاء الإنسان، ثُمَّ يتولَّدُ عن ذلك الجزءِ مثلُه. وثانيها: أنَّه تعالى قديمٌ أزليٌّ باقٍ سرمديٌّ، وكُلُّ من كان كذلك، امتنعَ عليه الانقراضُ والانقضاءُ، ممّا يدلُّ على أنَّه يمتنعُ أن يكونَ له ولدٌ. وثالثها: أنَّه تعالى يمتنعُ أن يكونَ موصوفًا بالشَّهوة واللَّذةِ، وإذا امتنعَ ذلك امتنعَ أن يكونَ له صاحبةٌ وولدٌ[3]. ورابعها: أنَّه تعالى لا يحتاجُ أن يكون له ولدٌ؛ لأنَّ اتّخاذَ الولد إنَّما يكونُ في حقّ من يكونُ مُحتاجًا؛ حتَّى يعينَه ولدُه على المصالح الحاصلةِ والمتوقَّعةِ، واللّه غنيٌّ عنِ المعونة، ولا حاجةَ له إلى شيء منَ المنافع، فهو مُستغنٍ أزلًا وأبدًا[4].

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتّنوير: 11/230.
(2) الآلوسي، روح المعاني: 6/146، والقاسميّ، محاسن التّأويل: 6/47.
(3) حسن نظام الأعرج، غرائب القرآن: 3/598، والفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 17/280.
(4) المراغيّ، تفسير المراغيّ: 11/135.

وخامسها: الولدُ يكون ولدًا، إذا كان مساويًا لوالده في الطَّبيعةِ والحقيقةِ، ويكونُ ابتداء وجودِه وتكوُّنِه منه، وهذا في حقِّ اللّه تعالى مُحالٌ؛ لأنَّه تعالى غَنيٌّ مُطلقًا، ولا ولدَ له. والوجه السّادس: أنَّه تعالى امتنعَ أن يكونَ له أبٌ وأمٌّ، وكُلٌّ من تقدَّس عن الوالدين، وجبَ أن يكون مُقدَّسًا عنِ الأولاد[1].

دَلالةُ لفظِ ﴿ٱلۡغَنِيُّ﴾:

﴿ٱلۡغَنِيُّ﴾ في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلۡغَنِيُّ﴾: أي: الموصوفُ بالغنى، وهو على وزن فعيل للمبالغة في فعْلِ: غَنِيَ عن كذا إذا؛ كان غيرَ محتاجٍ، وغِنَى اللّه هو الغنَى المُطلَقُ[2].

المبالغةُ في الوصْفِ بالغنَى المطلقِ، تدلُّ على الامتناعِ منَ الافتقارِ

دَلالةُ الاستئنافِ:

قوله تعالى: ﴿لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ﴾: أكَّدَ النَّظمُ الكريمُ التَّنزيهَ السَّابقَ للّه تعالى بقوله: ﴿هُوَ ٱلۡغَنِيُّۖ﴾، ثُمَّ بَيَّن بعضَ مظاهرِ غِناه، بقوله: ﴿لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ﴾، فاللّه غنيٌّ عن خلْقه جميعًا، فإنَّ كُلَّ ما في الوجود منَ العالَم العلويِّ والسُّفليِّ مُلْكٌ له ولا حاجةَ له إلى شيءٍ منه، وجميعُه في حاجةٍ إليه، ولا يُجانسُه شيءٌ منه[3]، فجملةُ: ﴿لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ﴾، مُقرِّرةٌ لوصْفِ الغِنى، بأنَّ ما في السَّماوات وما في الأرض ملكُه، فهو يُسَخِّر كُلَّ موجود لِمَا خلقَه لأجلِه، وهذا مُساوٍ للاستدلال على نفْيِ الشَّريكِ في قولِه آنفًا: ﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَمَا يَتَّبِعُ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُرَكَآءَۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ [يونس: 66][4].

تقريرُ المعنَى الآنفِ، في تنزيهِ اللّه وبيانِ مظاهرِ غِناه

دَلالةُ (اللّام) في ﴿لَهُۥ﴾:

قولُه تعالى: ﴿لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ﴾: أي بالمُلْكِ

إبرازُ كمالِ مُلْكِ اللّه للموجوداتِ، وتنزيهُه عنِ اتِّخاذِ الولدِ

(1) حسن نظام الأعرج، غرائب القرآن: 3/598، والفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 17/280.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 11/230.
(3) المراغيّ، تفسير المراغيّ: 135/11.
(4) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 3/119، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 11/231.

والإحاطةِ والخلْقِ[1]؛ لأنَّ المالكَ لجميع الكائناتِ هو الغنيُّ، وما عداه فقيرٌ، وقيل: هو عِلَّةٌ أخرى لتَنَزُّهِه عنِ التَّبنِّي لأنَّه يُنافي المالكيَّةَ[2]؛ لأنَّ الذي له ملكُ السَّماوات والأرض وملكُ ما فيهما، وكلُّهم عبيدُه وإماؤه - لا حاجةَ تقعُ له إلى الولد[3].

وجملةُ: ﴿لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ﴾، مُقرِّرةٌ لوصْفِ الغِنى بأنَّ ما في السَّماواتِ وما في الأرضِ مِلكُه[4].

سِرُّ تَكرارِ ﴿مَا﴾:

تـأكـيـدُ غـنَـى الله عن جميعِ مـخـلـوقـاتِـه، سماويّةً كانت أو أرضيَّةً

قوله تعالى: ﴿لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ﴾: لمَّا كان سياقُ الاستدلالِ يَقتَضي التَّأكيدَ، أعاد ﴿مَا﴾ فقال: ﴿وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ﴾، فهو غنيٌّ بالمُلك عن أن يكون شيءٌ منه ولدًا له؛ لأنَّ الولدَ لا يملكُ، وعدَمُ ملكِه نقصٌ منافٍ للغنى[5]، كما أنَّ أكثر معبوداتِ المشركين الباطلةِ، معبوداتٌ أرضيَّةٌ من حجارةٍ وحيواناتٍ وبَشَرٍ، فذِكْرُ ﴿وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ﴾، دليلُ كونِها مملوكةً ضعيفةً، لا مالكةً مُستغنيةً.

دَلالةُ الفصْلِ: ﴿إِنۡ عِندَكُم مِّن سُلۡطَٰنِۭ﴾:

مجيءُ الجوابِ الثَّاني على بُطلانِ زعمِهم اتِّخاذَ الله للوَلَدِ

قولُه تعالى: ﴿إِنۡ عِندَكُم مِّن سُلۡطَٰنِۭ بِهَٰذَآۚ﴾ جوابٌ ثانٍ لقولهم: ﴿ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗا﴾، وفُصلت هذه الجملةُ كما فُصلت جملةُ ﴿سُبۡحَٰنَهُۥۖ﴾، فبعد أنِ استدلَّ على إبطال قولهم، سَجَّل عليهم أنَّهم لا حُجَّةَ لهم في قولهم ذلك[6]، فلمّا نزّه الله ﷻ نفسَه عنِ اتّخاذ الولدِ أتبعَه بالإنكار والتَّوبيخِ والتَّقريعِ فقال ﷻ: ﴿إِنۡ عِندَكُم مِّن سُلۡطَٰنِۭ بِهَٰذَآۚ﴾، يعني أنَّه لا حجّةَ عندكم على هذا القول البتّة[7]، ولمّا

(1) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 3/131.
(2) الآلوسي، روح المعاني: 6/146.
(3) أبو منصور الماتريديّ، تأويلات أهل السُّنَّة: 6/64.
(4) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 11/231.
(5) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 9/159.
(6) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 11/231.
(7) الخازن، تفسير الخازن: 2/454.

بَيَّن بالبرهانِ القاطعِ، والدَّليلِ الباهرِ السَّاطعِ، امتناعَ أن يكون له ولد، بكَّتهم بنفْيِ أن يكونَ لهم بذلك نوعُ حُجَّةٍ، فقال: ﴿إِنْ﴾[1].

دَلالةُ النَّفْيِ بـ ﴿إِنْ﴾ وتأكيدُه:

المبالغةُ في تحقيقِ بُطلانِ قولِهم، باستغراقِ نفْيِ جميعِ أنواعِ الحُجج

قوله تعالى: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍ بِهَٰذَآ﴾: ﴿إِنْ﴾ حرفُ نَفْيٍ، و﴿مِّن﴾ مزيدةٌ، لتأكيد النَّفي بالاستغراق، أي استغراق نفي جميع أنواعِ الحُجَّة قويِّها وضعيفِها، عَقليِّها وشرعيِّها[2]، فهو نفيٌ لِمعارِض ما أقامه منَ البرهان مُبالغةً في تجهيلِهم وتحقيقًا لبُطلانِ قولِهم، "و﴿إِنْ﴾ تأتي للنّفي في مثل قولِ الحقّ سبحانه: ﴿إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ﴾ [المجادلة: 2]، وفي قول الحقِّ سُبحانه هنا: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍ بِهَٰذَآ﴾ [يونس: 68]، أي: ليس عندكم حُجَّةٌ تدلُّ على أنّ الله تعالى اتّخذ ولدًا[3].

بَلاغةُ الاستعارةِ في ﴿عِندَكُم﴾:

جمالُ السِّياقِ، وانتقاءُ الألفاظِ، تجْلِيةٌ للمعنى المؤثِّرِ

قوله تعالى: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍ بِهَٰذَآ﴾، فيه لفظُ (عند) اسمٌ لمكان الحضورِ، وهي في الأصل تَدُلُّ على المكان المختصِّ بالذي أضيفَ إليه لفظُها، فهي ممَّا يُناسبُ الخفاءَ، واستُعملت هُنا مجازًا من قَبيل الاستعارةِ التّصريحيّةِ، حيث شَبَّه وجودَ الحُجَّة لِلمُحتَجِّ، بالكوْنِ في مكانه، ولقد شاعَ استعمالُها في المعنى المجازيِّ حتَّى صارت كالحقيقةِ، والمعنى: لا حُجَّةَ لكم[4].

سِرُّ اصْطفاءِ لفظِ (السُّلطان):

الحُجَّةُ ناصرةٌ نَفسَها بالأدلّةِ، ظاهِرةٌ على الدّعاوَى المُضلّةِ

قولُه تعالى: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍ بِهَٰذَآ﴾: السُّلطانُ هو الحُجَّةُ، والقرآنُ الكريمُ يَستعملُ كلمةَ السُّلطان في معنى الحُجَّة؛ لأنَّ الحُجَّة الباهرةَ توجدُ بسلطان منَ الحقِّ على الباطل، وسلطةُ الحَقِّ

(1) البقاعي، نظم الدُّرر: 9/160.
(2) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 11/231.
(3) الشّعراويّ، تفسير الشّعراويّ: 10/6077.
(4) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 11/231.

أقوى وأبعدُ من سلطةِ الطُّغاةِ الظَّالمين، وإن كان ذلك الاستعمالُ مجازًا من أبلغ الكلام[1]، بطريق الاستعارةِ التَّصريحيَّةِ التَّبعيَّةِ في تشبيه الحُجَّةِ بالسُّلطان، في القوَّة والإلزام، فسمّى الله تعالى الحُجَّةَ العلميَّةَ سُلطانًا؛ لأنَّها تُوجِبُ تسَلُّطَ صاحِبِها واقتدارَه، فله بها سُلطانٌ على الجاهلينَ، بل سُلطانُ العِلمِ أعظَمُ مِن سُلطانِ اليَدِ، ولهذا ينقادُ النَّاسُ للحُجَّة ما لا ينقادونَ لليَدِ؛ فإنَّ الحُجَّةَ تنقاد لها القلوبُ، وأمَّا اليدُ فإنَّما ينقادُ لها البدنُ، فالحجَّةُ تأسِرُ القلبَ وتقودُه، وتُذِلُّ المُخالِفَ، وإن أظهَرَ العِنادَ والمكابرةَ، فقَلبُه خاضِعٌ لها ذليلٌ، مقهورٌ تحت سُلطانِها، بل سلطانُ الجاهِ إن لم يكُن معه عِلمٌ يُساسُ به، فهو بمَنزلةِ سُلطانِ السِّباعِ والأُسودِ ونحوِها، قُدرةٌ بلا عِلمٍ ولا رحمةٍ، بخلافِ سُلطانِ الحُجَّة، فإنَّه قُدرةٌ بعِلمٍ ورحمةٍ وحِكمةٍ، ومَن لم يكن له اقتدارٌ في عِلمِه، فهو إمَّا لِضَعفِ حُجَّتِه وسُلطانِه، وإمَّا لِقَهرِ سُلطانِ اليَدِ والسَّيفِ له، وإلَّا فالحُجَّةُ ناصرةٌ نَفسَها، ظاهِرةٌ على الباطِلِ، قاهِرةٌ له[2].

بطلانٌ لقولهمُ المُفترى وتقويضٌ لدعاواهُم بين الورَى

دَلالةُ حرفِ الجَرِّ الدَّاخلِ على اسمِ الإشارةِ: ﴿بِهَٰذَآ﴾:

﴿بِهَٰذَآ﴾ في قوله تعالى: ﴿مِّن سُلۡطَٰنِۭ بِهَٰذَآ﴾: الباءُ للملابسة، و﴿بِهَٰذَآ﴾ في موضع صفةٍ لـ﴿سُلۡطَٰنِۭ﴾، أي: سلطانٍ مُلابسٍ لهذا[3]، وقوله ﴿بِهَٰذَآ﴾، أي بما ذُكِرَ مِن القول الباطل؛ وفي هذه الإشارة توضيحٌ لبُطلانه، وتَوهينٌ لأركانه، وهدمٌ لبُنيانِه، بتحقيق سلامةِ ما أقيم مِنَ البرهان السَّاطِعِ، عنِ المعارض والمُنافي[4].

التَّوبيخُ والتَّشنيعُ على المشركين بسببِ جُرأتِهم على الله

سِرُّ الفضلِ في: ﴿أَتَقُولُونَ﴾:

قوله تعالى: ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾: هذا جوابٌ ثالثٌ

(1) أبو زهرة، زهرة التَّفاسير: 7/3610.
(2) ابن قيّم الجوزيّة، مفتاح دار السّعادة: 1/58.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 11/232.
(4) الآلوسي، روح المعاني: 6/146.

ناشئٌ عنِ الجوابَيْن السَّابقَيْن؛ لأنَّهم لمّا أبطل اللّه قولَهم بالحجَّة، ونفى أن تكونَ لهم على قولهم حُجَّةٌ كانوا أحرياءَ بالتَّوبيخ والتَّشنيعِ بأنَّهم يجترئون على جَنابِ اللّه، فيَصفون اللّه بما لا يعلمون، أي بما لا يُوقِنون به، ولكوْنِها جوابًا فُصلتْ، فالاستفهام مُستعملٌ في التَّوبيخ؛ لأنَّ المذكور بعدَه شيءٌ ذميمٌ، واجتراءٌ عظيمٌ، وجهلٌ كبيرٌ مركّبٌ[1].

دَلالةُ الاستفهامِ في الآية:

المبالغةُ في إنكار مقالتِهم الشّنيعةِ، تحقيقٌ للمُحاجّةِ الفاصلةِ

قوله تعالى: ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾: يجوزُ أن يكون ذلك على سبيل الاستفهامِ الإنكاريِّ، والتَّقديرُ: إن عندكم من سلطانٍ بهذا؟ أتقولون على اللّه ما لا تعلمون؟ ويجوزُ أن يكون أسلوبًا خبريًّا، وتكونَ (إنْ) نافيةً، والتَّقديرُ: ما عندكم من سلطانٍ بهذا[2]، حيث بالغَ في الإنكارِ عليهم أن يقولوا قولًا لا يعلمون حقيقتَه وصحَّتَه، ويُضيفون إليه ما لا تجوزُ إضافتُه إليه، جهلًا منهم بما يقولون[3]، وعلى كلا الاحتمالين، فهو توبيخٌ وتقريعٌ على اختلاقِهمُ الكذبَ وجهلِهم، وفيه دليلٌ على أنَّ كلَّ قولٍ لا دليلَ عليه فهو جهالةٌ، وأنَّ العقائد لا بدَّ لها من دليلٍ قاطعٍ، وأنَّ التَّقليدَ فيها غيرُ سائغٍ[4].

سِرُّ التَّذْييلِ بالاستفهامِ الانكاريِّ:

الإيماءُ إلى أنّ العقائدَ لا بُدَّ فيها من دليلٍ قاطعٍ، يَنفي الجهالةَ

قولُه تعالى: ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾، أي أتقولون على اللّه قولًا لا تعلمون حقيقتَه، وتَنسبون إليه تعالى، ما لا يجوزُ إضافتُه إليه، لا سيّما بعد مجيء ما يَنقضُه منَ الأدلّةِ العقليّةِ والوحي الإلهيِّ، وفي الآية إيماءٌ إلى أنّ كلَّ قولٍ لا دليلَ عليه جهالةٌ[5]؛ فلمَّا نفَى عنهمُ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 11/232.
(2) عبد الكريم الخطيب، التَّفسير القرآنيّ للقرآن: 6/1046.
(3) الخازن، تفسير الخازن: 2/454.
(4) البيضاويّ، أنوار التَّنزيل: 119/3.
(5) المراغيّ، تفسير المراغيّ: 11/135.

البرهانَ بما سَبَقَ جعلَهم غيرَ عالِمين، فدلَّ على أنَّ كُلَّ قولٍ لا برهانَ عليه لقائلِه جهلٌ[1].

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

الأخذُ والاتِّخاذُ:

الأخْـذُ حَـوْزُ الشَّيءِ وجمْعُه، والاتِّخاذُ جَعْلُ الشَّيءِ لأمْرٍ والاستمرارُ عليه

وهذان الفعلان بمعنى واحدٍ، وقيل: بل هما في الأصل مِن مادَّةٍ واحدةٍ، فقد ذهب فريقٌ مِنَ اللُّغويّين إلى أنَّ (اتّخذَ) مبنيٌّ مِن (أخذ)، جاء في (لسان العرب): "والاتِّخاذُ افتعالٌ أيضًا مِنَ الأخذ إلَّا أنَّه أُدغم بعد تلْيين الهمزة وإبدالِ التَّاء، ثمَّ لَمَّا كَثر استعمالُه على لفظ الافتعال، تَوهَّموا أنَّ التَّاء أصليَّةٌ فبنوا منه: فَعِلَ يَفْعَلُ، قالوا: تَخِذَ يَتْخَذُ، وقُرئَ: ﴿لَتَخِذْتَ عليه أجرًا﴾. وذهب آخرون إلى أنَّهما مادَّتان مختلفتان، قال السَّامرَّائيُّ: ويبدو لي أنَّ الرَّأيَ الأوَّلَ أرجحُ، وله نظائرُ في اللُّغة"[2]، والأخذُ مَصْدرُ أَخَذْتُ بيديَّ، ويُستعارُ فيقال: أخذه بلسانِه، إذا تَكَلَّمَ فيه بمكروه، وجاء بمعنى العَذابِ في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ﴾ [هود: 102]، وقولِه تعالى: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ مُشْرِقِينَ ﴿٧٣﴾﴾ [الحجر: 73]، وأصلُه في العربيَّة حَوْزُ الشَّيء وجَبْيُهُ وجَمْعُهُ[3]؛ والاتّخاذُ أخذُ الشَّيء لأمرٍ يَسْتَمِرُّ فيه، فيُستعملُ بمعنى جَعَلَ[4] مثل الدَّار يتَّخذُها مَسكنًا، ويكونُ الاتّخاذُ في التَّسميَةِ والحُكْمِ؛ وهو على صيغة الافتعالِ، وهي دالَّةٌ على التَّكلُّف للمبالغة في تحصيل الفعلِ؛ ومنه قولُه تعالى: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾ [الفرقان: 3]، أي سمَّوها بذلك وحكَموا لها به[5].

(1) الزّمخشريّ، الكشَّاف: 2/358.
(2) فاضل صالح السّامرّائيّ، معاني النّحو: 2/30.
(3) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (أخذ).
(4) الفيروزابادي، القاموس المحيط، ص: 331، والفيوميُّ، المصباح المنير: 1/7.
(5) العسكريُّ، معجم الفروق اللُّغويَّة، ص: 29.

البرهانُ والسُّلطانُ:

البُرهانُ: الحُجَّةُ الفاصلةُ البيِّنةُ، يقال: بَرهَن يُبَرهِنُ بَرهَنةً، إذا جاء بحُجَّةٍ قاطعة لِدفع الخَصم، فهو مُبَرهِنٌ[1] فيُبَرهن بمعنى يُبَيِّنُ، وقد بَرهَنَ عليه: أقام الحُجَّةَ. قال تعالى: ﴿قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١١١﴾﴾ [البقرة: 111]، وفي الحديث: (الصَّدقة برهانٌ)[2]، أي: هي دَليلٌ على صحَّة إيمان صاحبِها لطيب نَفسِه بإخراجها، وذلك لعَلاقةٍ ما بين النَّفس والمال[3]، أمَّا السُّلطان عند العرب فيُطلَق على الحُجَّة، ويُذكَّرُ ويُؤَنَّث، فمن ذكَّر السُّلطانَ ذَهبَ به إلى معنى الرَّجل، ومن أنَّثه ذَهبَ به إلى معنى الحُجَّة، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَا وَسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿٩٦﴾﴾ [هود: 96] أي: وحُجَّةٍ بيِّنةٍ، والسُّلطان: الحاكمُ، إنَّما سُمِّيَ سُلطانًا لأنَّه حُجَّةُ اللّه في أرضه، أو هكذا ينبغي أن يكون[4] وقولُه تعالى: ﴿هَلَكَ عَنِّي سُلْطَٰنِيَهْ ﴿٢٩﴾﴾ [الحاقّة: 29] معناه: ذهبت عنّي حُجّتي[5]؛ فالسُّلطان أعمُّ.

البُرهانُ الحُجَّةُ الفاصلةُ البيِّنةُ، والسُّلطانُ أعمُّ منه وأشملُ

(1) ابن منظور، لسان العرب: (برهن).
(2) رواه مسلم من حديث أبي مالك الأشعريّ، كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء، الحديث رقم: (223).
(3) الزَّبيدي، تاج العروس: (برهن).
(4) الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه: 5/217.
(5) الثَّعلبي، الكشف والبيان: 10/31، وابن جُزَيّ، التّسهيل لعلوم التّنزيل: 2/407.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد التاسع عشر، سورة يونس من الآية 15 إلى الآية 75
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد التاسع عشر، سورة يونس من الآية 15 إلى الآية 75 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 19 ، 804 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-16-6
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 19 : المجلد التاسع عشر، سورة يونس من الآية 15 إلى الآية 75.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-768-16-6
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-6365726 بتاريخ 2024/02/07م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»